يتم اساسا في مجال الانفاق العسكري بدلا من مجالات الاشغال العامة والخدمة الاجتماعية ٠

ويقول هؤلاء المنظرون بأن امتناع الدولة عن التدخل في النشاطات التي يمكن ان تؤدي الى التقليل من الارباح الرأسمالية كتسلمها بعض النشاطات المربحة اقتصاديا (كتأميم بعض المرافق او الصناعات) او عبر تخفيفها لقدرة الرأسماليين على انتزاع المزيد من الارباح من اليد العاملة ، سوف لن يترك امامها مجالا للانفاق والعمل افضل من مجال الانفاق العسكري ٠

فهذا الانفاق ، بالاضافة الى اعتباره افضل الخيارات انسجاما مع النظام الاقتصادي الحر من الناحية الايديولوجية ، يؤدي ايضا الى ابقاء مستوى الطلب العام مرتفعا ، كما انه بتحويله لبعض الموارد من مجال الاستثمار الى مجال الانفاق انما يخفف من حدة الاتجاه التاريخي لتناقص معدل الربح الرأسمالي الذي هو اتجاه حتمي في تطور الاقتصاد الرأسمالي وهو نقطة الزاوية في انهياره ٠

ويضيف اصحاب هذه النظريات ، بأن هذا المستوى العالي من الانفاق العسكري هو الذي يقف وراء الازدهار الطويل الذي شهده الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ٠ لا بل ينتقل هؤلاء الى استنتاج اكثر دلالة حين يربطون بين ارتفاع معدل البطالة في دول الغرب في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبين انخفاض مستوى الانفاق العسكري في تلك المرحلة ٠

« الكينزية العسكرية » :

ويضع ارباب « الكينزية العسكرية » لتفضيلهم الانفاق العسكري على الاوجه الاخرى للانفاق الحكومي عدة أسباب :

اولا : ان الانفاق العسكري سهل التزايد وليس هناك مقاييس وضوابط لتحديد حجمه ومستواه ونطاقه ٠

ان حدود الانفاق العسكري تتراوح بين حاجات الردع العسكري لاي هجوم محتمل (يقول هالبرين في كتابه **الاستراتيجيات الدفاعية في السبعينات** الذي نشر في بوسطن عام ١٩٧١ ان الولايات المتحدة قد حددت حاجتها في هذا المجال بالاسلحة التي تمكنها من خوض « حربين ونصف الحرب » والتي انزلها نيكسون الى نسبة « حرب ونصف الحرب » في اواخر الستينات) وبين حاجات الدفاع عن المصالح الاستراتيجية وبناء الاحلاف العسكرية الخ ٠٠٠